

تقرير حقوقي

فشل بداعي الحياد

ملاحظات على أداء منظمات دولية (UNRWA،
ICRC) خلال الحرب على غزة

بيروت في 2023/12/22



تقرير حقوقي

فشل بداعي الحياد

ملاحظات على أداء منظمات دولية (ICRC، UNRWA) خلال الحرب على غزة

بيروت في 2023/12/22

تلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في توفير الخدمات الأساسية والحماية للسكان في قطاع غزة، وتشير المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن حوالي 80% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانية بسبب الفقر وارتفاع معدلات البطالة وعوامل ناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007.

وأكدت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريرها السنوي عام 2015¹ أن التداخيات الاجتماعية والصحية والأمنية للنمو الديمغرافي المرتفع وللاكتظاظ السكاني هي من بين العوامل التي قد تجعل من غزة مكاناً غير قابل للعيش بحلول 2020. وقال التقرير إن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بالإضافة إلى ثلاث عمليات عسكرية عليه، تسبب في أسوأ تدهور للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منذ أن فرضت إسرائيل سيطرتها على غزة قبل نحو خمسين عاماً. هذا الواقع الذي انتجه استمرار الاحتلال ثم الحصار ثم العدوان على غزة يحتمل المنظمات الدولية مسؤولية أكبر.

خلال العدوان الحالي على قطاع غزة ثمة ملاحظات على أداء منظمات دولية ولا سيما (ICRC، UNRWA) وهذه ليست المرة الأولى التي تطرح فيها التساؤلات حول فعالية ومصداقية عمل المنظمات الإنسانية الدولية والأممية في قطاع غزة. فلطالما برز جلياً التفاوت في التعاطي مع الأزمات ونسق وطبيعة العمليات الإنسانية المقدمة في القطاع الذي يعاني إحدى أشد الأزمات الإنسانية منذ الحصار البري والبحري المطبق عليه والتي تعد غير كافية وغير مجدية مقارنة بحجم المأساة الإنسانية وحاجات السكان، والتي تكاد لا تكون متوازية مع العمل والدور الذي تضطلع به الجهات

انظر الرابط التالي: ¹

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150901_gaza_unctad_report_stark_warning



عينها في أزمات دولية أخرى. واليوم ومع العدوان المستمر على القطاع ظهر فشل وخذلان المنظمات الدولية للمدنيين عميقاً فيما يرقى الى مستوى التآمر على السكان في غزة.

أولاً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC

إن عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي منحها المجتمع الدولي مسؤولية السهر على مراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني ضروري لضمان وجود شاهد عيان ذي صفة دولية لتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. لذا لا بد من النظر عن كثب الى أداء هذه المنظمة في إحدى أقسى المحطات التي يمر بها قطاع غزة والتي شكلت اختباراً حقيقياً لفعالية عملها.

الولاية: تأسست اللجنة الدولية في جنيف عام 1863 وتم الاعتراف بها رسمياً في اتفاقيات جنيف والمؤتمرات الدولية للصليب الأحمر، وتستمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولايتها القانونية من المجتمع الدولي وذلك عبر مصدرين هما اتفاقيات جنيف ونظام اللجنة الأساسي².

اتفاقيات جنيف، تكلف اللجنة الدولية بمهمة زيارة السجناء وتنظيم عمليات الإغاثة ولم تشمل العائلات المنفصلة والعمليات الإنسانية المماثلة التي تستوجبها النزاعات المسلحة.

اما النظام الأساسي للجنة الدولية، فهو الذي يشجعها على المضي في عملياتها في حالات العنف الداخلي، حيث لا تنطبق اتفاقيات جنيف.

الاختصاص النوعي: اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة محايدة وغير متحيزة ومستقلة مفوضة رسمياً من قبل الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لضمان مساعدة وحماية ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، بالإضافة إلى مسؤولية مراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني.

الاختصاص المكاني: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعدّ قطاع غزة- بحكم الواقع وعملاً بقواعد القانون الدولي- أراضٍ محتلة تبسط سلطات الاحتلال خلالها السيطرة على عناصر سيادة القطاع البحرية والجوية والبرية وبالتالي تعد مضطلة بواجبات السلطات المحتلة تجاه القطاع وضمن حدود سيطرتها حتى وإن لم يكن لها أي وجود فعلي داخل القطاع³. ولدى اللجنة مكاتب داخل قطاع غزة وهي تعمل في الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

المهام والواجبات في النزاعات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي المنظمة الدولية الوحيدة المنوطة بزيارة أسرى الحرب والمحتجزين وتتولى التنسيق بين أطراف النزاع لضمان حماية المدنيين والأعيان

² Statutes of the ICRC-last amended on 21 December 2017 and came into force on 1 January 2018
<https://www.icrc.org/en/document/statutes-international-committee-red-cross-0>

³ <https://www.icrc.org/en/document/frequently-asked-questions-icrcs-work-israel-and-occupied-territories>



المحمية بموجب اتفاقيات جنيف. وتتولى التنسيق وتنفيذ عمليات تبادل الأسرى وإطلاق سراحهم وتوفير الممرات الآمنة للمدنيين.

يتمثل دور اللجنة الدولية، وفقاً لنظامها الأساسي، على وجه الخصوص في:

- (أ) تفويض ونشر المبادئ الأساسية للحركة وهي الإنسانية وعدم الانحياز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية.
- (ج) الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بموجب اتفاقيات جنيف، والعمل على التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة، وأخذ العلم بأي شكاوى تنشأ عن الانتهاك المزعوم لذلك القانون.
- (د) الاستمرار في جميع الأوقات - كمؤسسة محايدة بتنفيذ عملها الإنساني خاصة في أوقات النزاعات المسلحة الدولية وغيرها من النزاعات أو الصراعات الداخلية - لضمان الحماية والمساعدة للضحايا العسكريين والمدنيين لمثل هذه الأحداث ونتائجها المباشرة.
- (هـ) ضمان عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف..."

هذا في حين منح البند 3 من النظام الأساسي للجنة صلاحيات واسعة بأن نص على صلاحيتها للمبادرة: "يجوز للجنة الدولية أن تتخذ أي مبادرة إنسانية تدخل في نطاق دورها كمؤسسة ووسيط محايد ومستقل على وجه الخصوص، ولها أن تنظر في أي مسألة تتطلب فحصها من قبل هذه المؤسسة."

1. مبدأ الحياد والمبادئ الأساسية عرضة للمساءلة: إن الدافع وراء مبدأ الحياد⁴ هو امتناع الحركة الدولية⁵ عن أية مشاركة في الأعمال العدائية وفي جميع الأوقات أو في الخلافات ذات الطبيعة السياسية أو العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية من أجل الحفاظ على ثقة جميع الأطراف. وعند الحديث عن مبدأ الحياد يطرح التساؤل: هل إن المبدأ الذي وضع لضمان وصول الخدمات الإنسانية لضحايا النزاع من الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي بات التمسك بحرفيته يشكل عائقاً أمام هذه الغاية؟ بل وثغرة تزيد من معاناة هؤلاء وتعتم على جرائم وانتهاكات الجناة؟

⁴ مبدأ الحياد هو أحد المبادئ الأساسية السبعة للحركة الدولية وهي: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية. أنظر المزيد: https://www.icrc.org/sites/default/files/topic/file_plus_list/4046-the_fundamental_principles_of_the_international_red_cross_and_red_crescent_movement.pdf

⁵ تتكون الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من ثلاثة أجزاء مستقلة. وهي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية.



- وفي الوقت الذي يمنع فيه الالتزام المزعوم للجنة بهذا المبدأ من الإشارة الى جرائم الحرب والانتهاكات غير المسبوقة الزخم للقانون الدولي الإنساني من قبل الاحتلال الاسرائيلي والذي خلف عدوانه حتى الآن ما يفوق 20000 شهيد و 85% من سكان القطاع كنازحين داخله.⁶ وهو نفسه ما منع اللجنة من الإشارة إلى المسؤول عن استهداف طواقمها مباشرة أثناء نقلها للمعدات الطبية الأولية للمستشفيات في غزة ولاسيما مستشفى القدس التابع للهلال الاحمر الفلسطيني.⁷

لكن المبدأ نفسه لم يمنع اللجنة من التوجه نحو حماس مراراً وتكراراً داعيةً إياها الى اطلاق سراح الرهائن وإدانة " هجمات 7 اكتوبر".

2. أداء اللجنة الدولية: تقاعس أم تخاذل (تواطؤ)؟

- هذه ليست المرة الأولى التي تخذل فيها اللجنة الدولية شعب غزة، ففي عام 2014 تركت اللجنة المدنيين تحت الأنقاض عقب مجزرة الشجاعية شرق مدينة غزة، أرجأت فشلها إلى عدم توفر ضمانات لسلامة فرقها من قبل السلطات الإسرائيلية.⁸
- والملفت هو سكوت اللجنة القديم العهد عن انتهاكات الاحتلال التي تطالها هي نفسها، ففي 17 حزيران 2011 اعتقلت قوات الاحتلال نواباً فلسطينيين من داخل حرم اللجنة في القدس وصرحت سلطات الاحتلال بأنه "لا حصانة ولا أي وضعية دبلوماسية تسري في مبنى الصليب الأحمر".⁹
- حتى أنها لم تتوان عن الاستعانة بقوات حرس الحدود وشرطة الاحتلال عام 2016 بوجه ذوي الأسرى الذين اعتصموا أمام مقرها في القدس عقب تقليص زيارات السجون.¹⁰
- وفي ظل أشرس معركة تشويه للصورة والحرب على المراكز الطبية ومحاولة الاحتلال لتبرير عدوانه وقتل المدنيين في المستشفيات طالبت المقاومة الفلسطينية وفي أكثر من مناسبة وفي مؤتمرات صحفية علنية من الجهات والمنظمات الدولية بالدخول الى جميع المستشفيات والاطلاع الميداني وان هذه الأماكن مفتوحة

⁶ انظر المزيد: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza_casualties_info-graphic_15_Dec_2023-final.pdf

⁷ Read full statement: <https://www.icrc.org/en/document/israel-and-occupied-territories-icrc-decries-shooting-its-humanitarian-convoy-gaza>

⁸ أنظر المزيد: <https://www.aljazeera.net/news/2023/12/1/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%84%D8%B9%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1-%D9%81%D9%8A>

⁹ انظر المزيد: <https://www.aljazeera.net/news/2012/1/24/%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84-%d9%84%d8%a7-%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d9%86%d8%a9-%d9%84%d8%b5%d9%84%d9%8a%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ad%d9%85%d8%b1>

¹⁰ انظر المزيد: <https://www.aljazeera.net/news/alquds/2016/8/17/%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>



لكشف ادعاءات الاحتلال وإعداد تقاريرها حول المستشفيات وإطلاع العالم عليها ولكن لم تقم أي منظمة بذلك،

- لم تنكر اللجنة الدولية امتناعها عن إجلاء الأطفال حديثي الولادة من مستشفى النصر الذين تركوا دون مرافق على أسرة المستشفى ليتم العثور عليهم بعد ذلك ميتين¹¹ وعقبت اللجنة على ذلك، وهنا نقتبس من موقعها الرسمي "إن اللجنة الدولية تلقت عدة طلبات لإخلاء المستشفيات في شمال غزة. ومع ذلك، فإن الوضع الأمني الصعب للغاية يعني أننا لم نتمكن من الوصول بأمان إلى المنطقة، لذلك لم نشارك في أي عمليات إخلاء."

وفي ظل أفضع الجرائم التي شهدتها التاريخ الحديث على الإطلاق، لا تزال اللجنة الدولية تتعاطى مع الوضع وكأنه لا يزال يوجد في غزة أي مكان آمن.

هنا يغدو السؤال مشروعاً: ألم تفشل اللجنة الدولية، أو على الأرجح تمتنع، عن تنفيذ مهمتها المتمثلة في إنقاذ حياة المدنيين والنازحين في مراكز النزوح؟ أين كانت اللجنة في إنقاذ الأطفال الخدج؟ من المسؤول عن الإعدامات الميدانية أثناء إجلاء المرضى والنازحين من المستشفيات بعد أوامر الإخلاء غير القانونية وغير الإنسانية التي أصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي؟ أين التنسيق الثنائي حين ألفت اللجنة الدولية المدنيين للموت عندما نصحت الناس بمغادرة المستشفيات وأشارت إلى أن الطريق آمن ليتم استهدافهم وقتلهم؟ لماذا لم تستجب اللجنة لنداءات المدنيين بالإنقاذ؟ ألم يتم استهداف قافلتها أثناء توصيل المعدات الصحية إلى المستشفى؟ ألم تفشل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ممارسة ولايتها بترك صحي الجزيرة ينزف لمدة 6 ساعات دون إنقاذ؟ أين اللجنة الدولية من إخلاء المستشفيات مثل مستشفى الشفاء، ومنذ متى تتولى ذلك طواقم الهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة أو أي جهة كانت دون مرافقتها؟ ولماذا تستمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإطلاق صفة "الرهائن" على الإسرائيليين و"المحتجزين" على الفلسطينيين؟¹²

¹¹ انظر المزيد <https://edition.cnn.com/2023/12/08/middleeast/babies-al-nasr-gaza-hospital-what-we-know-intl/index.html>

¹² See <https://www.icrc.org/en/document/israel-and-occupied-territories-horrific-suffering-civilians-must-end>

<https://www.icrc.org/en/document/icrc-president-tells-paris-conference-gaza-immediate-imperative-is-to-save-lives>

<https://www.icrc.org/en/document/israel-and-occupied-territories-icrc-calls-immediate-protection-civilians-after-horrific>

<https://www.icrc.org/en/document/israel-and-occupied-territories-operation-reunite-hostages-detainees-families-deliver-assistance>



ثانياً: منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA

إن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وهي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المختصة بموجب تفويض حصري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهة الأكبر والأجدر من حيث الكفاءة البشرية والمادية لتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين. وإن أداء الأونروا بالذات يعكس الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي ومسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني لذلك فإن أدائها لا يدعو عن كونه انعكاساً للموقف الدولي تجاه الفلسطينيين تؤديه عبرها.

الولاية: الأونروا التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة 302 في 8 ديسمبر 1949، وهي واحدة من اثنتين فقط من وكالات الأمم المتحدة التي تقدم تقاريرها مباشرة أمام الجمعية العامة التي تعد المصدر الرئيسي لولايتها. 13 وعادة ما يتم تمديد الولاية بشكل دوري بموجب فقرة في قرار الجمعية العامة بعنوان "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين".

الاختصاص النوعي: لدى الأونروا تفويض إنساني وتنموي بتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحتهم. تستمد الأونروا تفويضها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجهاز الأم للوكالة، والجمعية العامة وحدها هي التي يمكنها تحديد تفويض الأونروا والذي لم يتم تحديده في مصدر أو وثيقة واحدة. بدلاً من ذلك، فإن ولاية الوكالة مستمدة في المقام الأول من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاختصاص المكاني: كما يشير الاسم الكامل للوكالة، فإن أقاليم عمليات الأونروا الخمسة الموجودة في "الشرق الأدنى" تشمل الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية، وقطاع غزة.¹⁴

¹³GENERAL ASSEMBLY RESOLUTION 302 A/RES/302 (IV)

<https://www.unrwa.org/content/general-assembly-resolution-302>

¹⁴ انظر المزيد <https://www.unrwa.org/userfiles/201006109246.pdf>



المهام والواجبات فى النزاعات: لقد تطورت مهام ولاية الوكالة على مر السنين، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الجمعية العامة، لتمتد إلى توفير خدمات الطوارئ للأشخاص في منطقة عملياتها من النازحين حالياً والذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة المستمرة.

إلا أن نظام الوكالة الأساسي لا يفوضها المسؤولية في حالات الحروب إنما يمنحها دورين أساسيين أولهما إغاثي والآخر اقتصادي تنموي. لكن المجتمعات المحلية الفلسطينية تعول على الوكالة كوجه للمجتمع الدولي لتوفير أقل الضمانات والخدمات للفلسطينيين الخاضعين لولايتها.

الإطار القانوني والمسؤولية: أداء المنظمات الدولية تحت المجهر

تعرضت منشآت الأونروا في قطاع غزة للاعتداءات الإسرائيلية بشكل متكرر وقد أدانت العديد من المنظمات الدولية والمحلية والأونروا استهداف مدارس الأونروا، واعتبرته انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ولكن هل هذا الدور المنوط في مؤسسة دولية تتعرض منشآتها للدمار ويقتل عشرات الموظفين لديها ومئات النازحين في مراكزها؟ ونعرض أبرز الاستهدافات التي حدثت لمراكز الأونروا وموظفيها:

1. حتى تاريخ 18 كانون الأول، بلغ العدد العاملين في الأونروا الذين قتلوا منذ بداية الأعمال العدائية إلى 136 موظفاً.
2. تقدر الأونروا أن ما لا يقل عن 299 نازحاً لجأوا إلى ملاجئ الأونروا قد قتلوا وأصيب 1,037 آخرين على الأقل منذ بدء الحرب¹⁵.
3. دمر الاحتلال مدرسة فلسطين التابعة لـ "أونروا" والواقعة في حي الرمال وسط المدينة، حيث اقتحمها الجنود خلال العمليات في مدينة غزة، قبل تدمير أجزاء واسعة منها، ثم قصفها بقذائف الدبابات قبل أن تنسحب القوات.
4. أظهر مقطع فيديو حجم الدمار في مدرسة الفالوجا شمال قطاع غزة، بعد ان استهدفها الاحتلال بالقذائف المدفعية خلال محاولاته اقتحام المنطقة، وتسبب في دمار طال كافة الغرف الصفية والعديد من الأساسات والمرافق الملحقة بها.
5. في عملية صادمة تظهر مدى إجرام جيش الاحتلال، وارتكابه انتهاكات ممنهجة طالت المباني التعليمية ومؤسسات الأمم المتحدة، قام جنود الاحتلال في منطقة بيت حانون شمالي قطاع

¹⁵ OCHA, as of 12 December 2023, 1.9 million IDPs are recorded



غزة، بنسف مدرسة تابعة للوكالة بشكل تام، واحتفل الجنود بعد عملية التفجير بضحكات ساخرة وهتافات.

إن الاستهداف المباشر لمراكز الأونروا والتصعيد الواضح من قبل الاحتلال لا يمكن أن يواجه فقط بالادانة الخجولة فيحضر الفعل ويجهل الفاعل. لماذا لا نرى احاطة واضحة حول استهداف المراكز وقتل الموظفين في الوكالة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والاشارة بوضوح للجرائم التي يرتكبها بحق المدنيين. لا يوجد اشارة واضحة لمن يقوم بالقتل والاستهداف. في حين تكون الإشارة واضحة إن كان الطرف الآخر هو من انتهك خصوصية وحرمة المدارس.

من المهم أن تضع الأونروا في اعتبارها أن أية تدابير تتخذها لحماية المدنيين في مراكزها قد لا تكون كافية لمنع الهجمات من قبل الاحتلال ومع ذلك، فإن اتخاذ هذه التدابير يمكن أن يساعد في تقليل خطر وقوع إصابات أو وفيات. ولا سيما اذا كان بالإمكان فعل المزيد من الاجراءات.

المسؤولية عن إخلاء الشمال

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، قامت المنظمات الدولية بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة¹⁶ وكذلك الأونروا بإخلاء الشمال مما أدى إلى الضغط على السكان المدنيين للانتقال جنوباً.

كانت تلك استجابة فورية من هذه المنظمات للإنذارات التي وجهها لها جيش الاحتلال الإسرائيلي بضرورة إخلاء المنطقة الشمالية من القطاع، وشكلت إعلاناً رسمياً عن وقف خدماتها الصحية والإغاثية والإنسانية بشكل كامل في الشمال، وترك أكثر من مليون نسمة عرضة للإبادة المفتوحة بلا حساب.

ان نقل موظفي المؤسسات الاغاثية والانسانية وان كان "بدافع الحفاظ على سلامتهم" و"لتعذر تقديم الخدمات أو القيام بمهامها في الشمال" يشكل عاملاً دافعاً للنزوح الجماعي للسكان، إذ شكلت أداة ضاغطة حثمت التهجير القسري للسكان نحو جنوب القطاع خدمةً لسياسة الاحتلال في إخلاء الشمال.

¹⁶ انظر المزيد <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124777>



كما أن إخلاء مقارها وهي على علم تام بمكوث آلاف النازحين داخلها ودون أية ترتيبات أمنية أو تنسيق مع سلطات الاحتلال وفي ظل الانذارات المتتالية كان بمثابة الضوء الأخضر للاحتلال لارتكاب المجازر بحق المدنيين العزل.

هنا يطرح التساؤل، أين تقع حصانة الأمم المتحدة ومنشأتها من العدوان، وهل تسقط هذه الضمانات بإخلاء هذه المنشآت؟

الى جانب الحصانة التي تكرسها اتفاقيات جنيف للأعيان والمنشآت المدنية ومنع استهدافها¹⁷، تحظى منشآت الامم المتحدة بحصانة خاصة حددها البند 3 من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها¹⁸ بأنه "تكون حرمة المباني التي تشغلها الأمم المتحدة مصونة وممتلكاتها وموجوداتها أيا كان مكانها او حائزها.." وبالعودة إلى الاجتهاد¹⁹ فان " المنشآت التابعة لأحد اشخاص القانون الدولي تظل تابعة لها ولا تسقط عنها الضمانات التي يملئها مركزها القانوني عدم إشغالها المؤقت أو العارض. فالعبرة تعود لكونها مخصصة لهدف تحقيق مهمة هذه الجهة .

هذا دون ذكر قضية المخازن المليئة بالمواد الترمينية والتي أظهرت²⁰ واذا ما أخذنا تبريراتها على محمل الجد، تقاعس الوكالة عن تطويع إجراءاتها العملية لتلائم حجم الكارثة الإنسانية وضرورات الطوارئ.

تستمد المنظمات الدولية ولايتها كما سبق وذكرنا من الشرعية الدولية التي تمنحها إياها الجمعية العامة الممثلة لأعضاء الأسرة الدولية. والسؤال هل لهذه الجهات التي فشلت وبعد مضي أكثر من 77 يوماً على الحرب على غزة من إصدار أي موقف جدي أو ذي صبغة قانونية ملزمة أن تقوم بذلك الآن؟

ان مبدأ الحياد الذي وضع لخدمة العمليات الانسانية وضمن الوصول اليها لم يعد إلا ورقة ترفعها المنظمات الدولية كلما فشلت في عملياتها أو تقاعست عن أداء عملها. إلا أنه لا يمنع عن هذه

¹⁷ المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف

¹⁸ Convention of Privileges and Immunities of the United Nations adopted on 13 February 1946
<https://www.un.org/en/ethics/assets/pdfs/Convention%20of%20Privileges-Immunities%20of%20the%20UN.pdf>

¹⁹ An Independent of HE the President of ICJ Abdulqawi Ahmed Yusuf
<https://www.ici-cij.org/sites/default/files/case-related/163/163-20201211-JUD-01-01-EN.pdf#page=4>

²⁰ لقراءة البيان كاملاً: <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125482>



المنظمات مسؤوليتها تجاه المجتمعات المحلية وان تسائلها عما ارتكبته من تواطؤ أو إهمال. العاملون لديها ليسوا بمنأى عن الخطر وان انتقلوا من أماكنهم "فلا مكان آمن في غزة" وفقاً لتقييمها.²¹

المساءلة القانونية

هذه التجربة قد تكون الأولى من نوعها للسعي نحو مساءلة هذه المنظمات الدولية، والتي لم يلحظها نظامها الأساسي بصورة دقيقة.

فالمادة 12 من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر وضع مسؤولية إدارة وضممان الفعالية التشغيلية للجنة الدولية في يد الهيئة التنفيذية. ولا يخرج عن نطاقها سوى وحدة التدقيق الداخلي. وقد حددت المادة 14 منه دور هذه الأخيرة بكونها تتولى بشكل مستقل عن الإدارة العليا، تقييم مدى سيطرة اللجنة الدولية على أنشطتها عن طريق تقييم أداء المنظمة ومدى ملاءمة الوسائل المستخدمة فيما يتعلق باستراتيجية اللجنة الدولية إلى جانب التدقيق المالي.

أما عن الأمم المتحدة فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) فيقدم مديرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً سنوياً عن عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك مراجعة للأموال، وتدعوه إلى تقديمه إلى مجلس الأمن. ثم تتم إحالة التقرير النهائي لبعثة المسح الاقتصادي، مشفوعاً بالتعليقات التي قد ترغب في الإدلاء بها، إلى الأمين العام لإحالته إلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الأمم المتحدة.

المنظمات الدولية والشرعية ما بعد الحرب؟

لا يمكننا الاستغناء عن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا الأونروا في غزة أو في جميع أراضي فلسطين لثلاثة أسباب:

الأول، أن قطع التواصل مع اللجنة الدولية أو الأونروا أو وقف التنسيق معها أو إغلاق مكاتبها سيرتد سلباً على نضال الشعب الفلسطيني وسعيه لتقرير مصيره وسوف يعزز اتهامات سلطات الاحتلال لهذا

²¹ انظر المزيد <https://www.icrc.org/en/document/israel-and-occupied-territories-president-icrc-arrives-gaza#:~:text=President%20Spoljaric%20said%3A,adequate%20humanitarian%20response%20currently%20possible.>



النضال بالإرهاب. كما سيعرقل الوصول إلى الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ويعمق التضييق على الأسرى والبطش بهم.

الثاني، ينبع من وضعية المنظمة كجزء جوهري وأولي للحركة الدولية، وبالتالي فإن أي إجراء ضدها سينعكس سلباً على الجمعية الوطنية في فلسطين وهي الهلال الأحمر الفلسطيني والتي لم تتوان طواقمها ومتطوعوها عن العمل على مدار الساعة لإنقاذ الأرواح ولم يتركوا مرضاهم أو شعبهم حتى بعد تدمير مقرّهم.

الثالث: الدلالة القانونية لبقاء عمل الأونروا كشاهد ملك على قضية اللجوء وكون هذه المنظمة ارتبطت بالقرار الدولي 194.

خلاصة

هل من الحكمة الإبقاء على شرعية هذه المنظمات داخل القطاع بذات الصلاحيات وضمن ذات الأطر؟

لا بد من الإشارة إلى نقطة جوهرية، وهي أن واقع المنظمات الدولية ومستوى فعالية عملياتها في غزة وكافة الأراضي الفلسطينية ما بعد الحرب على غزة ليس كما قبلها، تقنياً، لوجيستياً، مادياً، ولناحية الوصول إلى المجتمعات المحلية وعلاقتهم بها على نحو يلقي الرضى والقبول. وهذه المنظمات تدرك ذلك جيداً وتعلم حجم انعدام الثقة الذي بات يشوب عملياتها و طواقمها.

نرى أن الخيار الأمثل هنا هو ترك هذه الهيئات أمام المساءلة الشعبية في حين يتم العمل بصورة دقيقة و تدريجياً على إيجاد بدائل لتعزيز استغناء السكان عنها حتى تطلع فقط بدورها التي حجّمت نفسها له "سيارات أجرة لتبادل الأسرى"، و"مصدر لاستقطاب الأموال لأغراض التنمية"

التوصيات

1. عودة خدمات وكالة الأونروا واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جميع أراضي قطاع غزة لا سيما في الشمال والتي تستمد وجودها من قرارات دولية لتقديم الخدمات للسكان المدنيين في القطاع.
2. دعوة وكالة الأونروا إلى إعلان حالة طوارئ عاجلة وعقد مؤتمر دولي يوضح الاعتداءات الإسرائيلية على منشئاتها وقتل العشرات من المدنيين في مراكزها التي تتمتع بحماية دولية خاصة، والمطالبة بفتح تحقيق دولي في قتل موظفيها الأممين .



3. عقد اجتماع عاجل للجنة الاستشارية لوكالة الأونروا ووضعها في أعقاب التحديات التي تواجه عمل الوكالة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة.
4. دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الاستجابة إلى مطالب المنظمات الصحية في قطاع غزة لإجلاء المرضى والنازحين في المستشفيات.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

